نـشـرة أخـبـار الـعـدالـة الانـتـقـالـيـة

النشرة الإخبارية عدد يناير/كانون الثاني 2009 < أرشيف النشرات السابقة

انـتـقـالات

أنباء العدالة الانتقالية من مختلف دول العالم

يقوم المركز بمساعدة الدول التي تسعى إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الانسان. ويقع المقر الرئيسي للمركز في نيو يورك، وله مكاتب في مدن أخرى مثل بوغوتا وبروكسل وكاب تاون وجنيف وجاكارتا وكنشاسا ومونروفيا.

للاتصال بالمركز: المقر الرئيسي:
k5 Hanover Square Floor 24
New York, NY USA 10004
Tel: + 917 637 3800
Fax: + 917 637 3901
www.ictj.org

دروس يجب أن نتعلّمها

مقابلة مع (هاورد فارني) مدير برنامج الكشف عن الحقيقة بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية

سؤال: كثير من الناس يربطون بطريقة تلقائية بين العدالة الانتقالية ولجان الحقيقة، وبين لجان الحقيقة وجنوب افريقيا. هل ترون مشكلة في ذلك؟

جواب: مع أنه توجد جوانب كثيرة تستحق الإشادة في تجربة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا، إلا أنه من المؤسف أن الجميع تعودوا أن ينظروا إلى جنوب افريقيا كنموذج ينبغي احتذاؤه في كل اللجان ا لتي تلو ها، أو أنهم على الأقل يحاولون أن يحتذوها بطريقة أو بأخرى. ولا ينبغي أن يفعلوا ذلك بدون النظر إلى الخبرات المفيدة التي مرت بها دول في أمريكا اللاتينية مثل بيرو وشيلي، أو دول في قارة آسيا مثل تيمور الشرقية. وهناك اعتقاد بأن النجاح الذي أحرزته لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب افريقيا إنما يعود في الأساس إلى أسلوب (منح العفو مقابل الإدلاء بالحقيقة). ويسود الاعتقاد بأنه لولا ذلك الأسلوب ما أمكن ظهور الحقيقة الكاملة على الإطلاق.

والواقع أن الحقيقة لم تظهر بكاملها من عملية المقايضة بين العفو والحقيقة، ولكنها ظهرت نتيجة الحصول على 20.000 تصريح ، وتجلت على أثر عقد مئات من المقابلات بين الأشخاص، وبعد القيام بأبحاث دقيقة وبتحقيقات واسعة، وظهرت كذلك على أثر عقد جلسات عديدة تمت في مراكز كثيرة بمختلف أنحاء جنوب أفريقيا. وهذا هو ما ساعد على ظهور الحقيقة. وتتجلى الحقيقة في تقرير اللجنة الصادر في عام 1998.

وقد توقعنا أن أسلوب (العفو مقابل الحقيقة) عن ظهور جوانب عديدة للحقيقة. وتوقعنا أن يتقدم كبار مرتكبي الجرائم للإدلاء بالحقيقة، وأن يساعد ذلك على تحقيق المصالحة الوطنية. ولكن شيئا من هذا لم يحدث. فمعظم مرتكبي الجرائم ا لذين تقدموا كانوا سجناء يقضون مدة الحبس في السجن، وحاولوا أن ينسبوا جرائمهم إلى دوافع سياسية. ولهذا لم يتقدم إلا عدد قليل من مرتكبي الجرائم. ولم يقولوا الحقيقة بالكامل، بل إنهم عرضوا لمحات بسيطة عن الحقيقة، ولم يذكروا شيئا لم يكن غير معروف لدى المحققين.

سؤال: هل كان ذلك بسبب المصلحة الشخصية؟

جواب: نعم، وهذا أمر منطقي إذا نظرنا إليه الآن بعد مرور زمن طويل. فما الذي يمكن أن يدفع مرتكبي الجرائم إلى التفضل بقول الحقيقة أو إلى الاعتراف بانتهاك حقوق الانسان؟ إنهم لن يفعلوا ذلك إلا إذا شعروا بخطر تقديمهم إلى العدالة، وحينئذ فإنهم يتقدمون طواعية للاعتراف بأحداث يكون المحققون أنفسهم على علم بها.

وقد كان لهذه القاعدة استثناءات نادرة. فعندما اختتمت لجنة الحقيقة والمصالحة أعمالها في عام 1997 كان أسلوب (العفو مقا بل الحقيقة) يتعثر في طريقه حتى عام 2003، ولم تحصل لجنة الحقيقة على شيء جديد يستحق الذكر. وحتى تقرير العفو الذي صدر في 2003 لم يعلم به إلا قليلون. فماذا كانت قيمة عملية (العفو مقابل الحقيقة) من الناحية الفعلية؟

ومع ذلك فقد كان لتلك العملية دافع مهم يتمثل في قيمتها الحقيقية، إذ إنها كانت ذات فائدة حيوية في التزام الأطراف السياسية المتنازعة بمواصلة التفاوض والعمل من أجل بناء الدولة. ويرى بعض المعلقين أنه بدون ذلك لما قامت دولة جنوب افريقيا الحديثة. إن أولئك الذين انتهكوا حقوق الانسان، وخاصة قوات الأمن في النظام القديم، كانوا يرغبون في الحصول على تأكيد بأنهم لن يحاكموا، وهكذا فإن فكرة العفو مقا بل الحقيقة كانت بمثابة وثيقة تامين لهم.

وينبغي إدراك أن عملية العفو مقابل الحقيقة لا ينتظر أن تشجع مرتكبي الجرائم، على الإندفاع في أعداد كبيرة للتخلص من عقدة ا لذنب وذلك من أجل بناء دولة جديدة أنما لم ندرك حقيقة المشاكل الواقعية وأوجه النقص المرتبطة بعملية العفو وشروطه. انها تبدو على الورق فكرة رائعة ولكن تنفيذها محفوف بمشاكل عديدة.

سؤال: ما هي هذه المشاكل؟

جواب: أولاً: تقديم تسوية إلى الضحايا، فلا بد لهم من التنازل عن العدالة والإنصاف المدني لكي تستطيع الدولة أن تمضي في طريقها، وهذا من شأنه أن يضع التزاماً على الدولة بمتابعة تلك الحالات التي يرفض فيها منح العفو أولا، أو لا تتم المطالبة به. فإن الضحايا يتوقعون أنه سيتم متابعة حالاتهم.

ومع ذلك ففي جنوب افريقيا التي تعتبر دولة أفضل كثيراً من غيرها من الدول التي مرت بفترة صراع، نجد أن تلك المتابعة لم تحدث، ولم تعقد إلا محاكمات قليلة على الرغم من أن لجنة الحقيقة والمصالحة أحالت مئات من الحالات إلى المحاكمة القضائية.

ويتسائل الضحايا: ماذا كان الداعي لتلك التسوية التاريخية إذا لم تهتم الدولة بتنفيذ التزاماتها؟ إنها لم تعقد أية محاكمة، بل أكثر من ذلك سمحت للمحققين بعرض العفو في الخفاء تحت ستار حرية التصرف القضائي. وفي الحالات القليلة التي تتم فيها إدانة بعض الأشخاص بجرائم تعود إلى الأيام التي سبقت لجنة الحقيقة والمصالحة، فإننا نجد عملية العفو السياسي مستمرة وتستخدم معايير العفو نفسها. وهذا يعود بضرر فادح على الضحايا وعلى الدولة.

ويبدو أن هذه الدروس لم يتم إدراكها على الوجه الأكمل في عالم العدالة الانتقالية.وانني أشعر بالدهشة دائماً عندما أرى دولا لاتفكر في برامج العدالة الانتقالية وتندفع اندفاعاً شديداً نحو منح العفو بشروط كما لو كان ذلك هو الحل الصحيح، في حين أنه ليس كذلك في معظم الأحوال.

سؤال: هل هناك ما يحتمل أن يثير السخرية في عملية منح العفو مقابل الحقيقة حيث أنها تعطي الضحايا وعدا لا يتم تنفيذه؟

جواب: نعم. إننا نعلم أن مرتكبي الانتهاكات يتقبلون ذلك العرض لأنه بمثابة وثيقة تأمين مناسبة لهم، ويستخدمونها عند الضرورة، أي عند ما يواجهون خطر تقديمهم إلى المحاكمة أو عندما يوجه إليهم الإتهام.

وعند إجراء تقييم لجدوى تلك العملية لا بد من تقييم بعض العوامل الواضحة. أولاً: هل هناك مبرر حقيقي لتقديم ذلك العفو بشروط؟ إن العفو الذي يمنح مقابل جرائم خطيرة يعتبر انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان الأساسية. وعلى هذا لا يجوز استخدامه إلا عند الضرورة القصوى. وفي جنوب افريقيا أعتقد أنه كان ضرورة قصوى إذ بدونه نجد أن بعض عناصر الأمن كانت قادرة على تدمير العملية الانتقالية بكاملها، وإعادة الصراع من جديد.

وبمجرد إدراك تلك الضرورة القصوى يجب إجراء تقييم لمعرفة جدوى عملية العفو مقابل الحقيقة. وبمعنى آخر: هل تستطيع الدولة إجراء عملية شبه قضائية، معقدة، تستغرق وقتا طويلا، وتستنزف موارد طائلة، وتمحيصا للحقائق، وجلسات محاكمة تتمثل فيها الاجراءات العادلة.

ثالثا: حيث أنها عملية عفو بشروط، مع واجبات والتزامات معينة، فلا بد من السؤال عما إذا كانت تتوفر الرغبة في محاكمة أولئك ا لذين لا يحصلون على عفو. هل توجد طاقة وموارد تكفي للتحقيق والمحاكمة؟

سؤال: هل هناك لجنة للحقيقة يمكن اعتبارها ناجحة فعلا، ومثالا يحتذى؟

جواب: حاليا لا توجد أي لجنة يمكن اعتبارها نموذجية. وينبغي أن يبدأ المركز الدولي للعدالة الانتقالية في العمل على تكوبين مثل تلك اللجنة. وهناك دروس هامة ينبغي تعلمها من تجارب لجان الحقيقة كلها.
هناك دروس هامة يمكن أخذها من لجنة بيرو. فقد قام شعب بيرو بمساعدة سلطات المحاكمة في تحديد أولوية القضايا العاجلة، والتوصية ببدء محاكمتها. والواقع أن المحققين في بيرو قد شرعوا في ذلك.
وهناك دروس يمكن أن تستقي من ليبيريا التي تبدأ بداية صحيحة، ووقعت في أخطاء عديدة لم تستطع تصحيحها. ولهذا ينبغي أن يكون النموذج قائما على فهم واضح ومعونة تامة.
وفي تيمور الشرقية كان هناك تجديد نافع ورغبة صحيحة في الجمع بين العدالة والحقيقة والمصالحة. وحتى هناك يمكننا استخلاص بعض الدروس، وذلك لأنه بينما كان الاهتمام موجها في حالات الجرائم الخطيرة للجهة المختصة بها، وقامت عملية المصالحة بالاهتمام بالجرائم الصغيرة، فإن الجرائم المتوسطة سقطت في الفجوة بين هاتين الفئتين من الجرائم.
إن تكوين نموذج صحيح هو أمر على قدر كبير من الصعوبة. ففي معظم الدول التي خرجت من مرحلة صراع تعاني نقصا كبيرا في المهارات والطاقات اللازمة لوضع قوانين وإرشادات حول برامج العدالة الانتقالية. مما يؤدي إلى شيء من عدم التجانس. ويستطيع المركز الدولي للعدالة الانتقالية أن يطور نموذجا يقوم على خبرات عديدة. وينبغي أن نكون قادرين على ذلك بحيث لا تضطر بعض الدول إلى الانتقاء والاختيار عند وضع القوانين. ونحن نستطيع تطوير اجراءات لجان الحقيقة، ولو أن هذا يستدعي أن نكون على إلمام بمختلف الدروس الصالحة للتطبيق من أجل الإحتياجات الخاصة والأهداف التي تتعلق بالأطراف المشاركة.

التقرير العالمي

افريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية
زادت حدة القتال أخيرا في شرق الكونغو بين الثوار بقيادة (الجنرال لوران نكوندا) وجيش الكونغو، والقوات شبه العسكرية، مما أدى إلى توجيه اتهامات بجرائم حرب في (كيوانجا) في أوائل شهر نوفمبر/تشرين الثاني. وفي برنامج (شارلي روز) الذي يذيعه التليفزيون الأمريكي، قال (سليمان بالدو) مدير برنامج افريقيا بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية إن الخطوة الأولى نحو الحل يجب أن تراعي طبيعة الصراع والأبعاد الاقتصادية، وذلك لأن الثوار وكذلك جيش الكونغو يهتمون بإستغلال ثروات الكونغو.
وفي أواخر شهر نوفمبر/تشرين الثاني قررت المحكمة الدولية مواصلة محاكمة (توماس لوبنجا) قائد الميليشيا السابق، وحددت يوم 26 يناير (كانون الثاني)2009 موعدا لذلك. وكانت محاكمة (لوبنجا) قد تأجلت بسبب فشل المدعي العام في الافصاح عن الأدلة المطلوبة. فقد اتهم (لوبنجا) بتجنيد الصغار في جيشه خلال الصراع.
أما قائدا الميليشيا (جيرمان كاتنجا) و (ماثيو نجودولو) فقد أنكرا الاتهام في جميع الإدانات الخاصة بجرائم الحرب ضد الانسانية أمام المحكمة الجنائية الدولية. وكان هذان القائدان يحاربان في الجانب الآخر من الصراع، وتجري محاكمتها بجرائم القتل والاغتصاب والاستعباد الجنسي وجرائم حرب أخرى.
مصادر متعلقة
"مذبحة في الكونغو على الرغم من المعونة" New York Times
The Charlie Rose Show
"إلغاء تأجيل محاكمة لوبانجا" المحكمة الجنائية الدولية.

بوروندي
في تقرير أرسله (بان كي مون) الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، أشاد فيه ببدء إجراءات التشاور الوطني حول العدالة الانتقالية في بوروندي وذكر ما يقوم به المركز من تدريب أعضاء لجان المشاورات. وقد عقد المركز أيضا مع هيئات أخرى ورشة عمل للمجتمع المدني حول أحداث الاختفاء القسري، والعدالة الانتقالية.
وقد أرسا (خوان مندير) رئيس المركز رسالة إلى رئيس جمهورية بوروندي، قائلا إن مشروع القانون الجنائي يجب أن يهتم بمعايير العدالة الجنائية وإجراءات المحاسبة والمساءلة عن الجرائم الماضية. كما أشار رئيس المركز إلى أن اقتراح تجريم العلاقات الجنسية المثلية سيؤدي إلى التمييز بين الأشخاص وتقديمهم للمحاكمة.

ليبيريا
في 30 نوفمبر/تشرين الثاني أصدرت ليبيريا قائمة تحتوي على أسماء 190 شخصا ممن زعم أنهم ارتكبوا جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان خلال فترة الصراع من 1979 حتى 2003 وطلبت لجنة الحقيقة والمصالحة حضورهم أمام الجلسات العلنية للرد على الأسئلة الموجهة إليهم.

وتقوم جماعات المجتمع المدني بوضع توصيات للجنة الحقيقة والمصالحة وذلك لاقتراب موعد انتهاء صلاحياتها في شهر يونيو/حزيران 2009. وقد قدمت المنظمات الآتية، مجموعة العمل بالعدالة الانتقالية، ومؤسسة الكرامة الدولية والعدالة الكاثوليكية، ولجنة السلام والبحث عن أرضية مشتركة، إلى لجنة الحقيقة والمصالحة توصيات في شهر ديسمبر / كانون الأول. كما أن سكرتارية هيئة النساء غير الحكومية في ليبير يا ستفعل نفس الشيء في شهر مارس /آذار القادم.

وقد عقد مكتب العدالة الانتقالية في مونروفيا ندوة بحث نظمها (فريق إصلاح قطاع الأمن) وناقشت نتائج دراسة نظمها الجانبا حول دور المكتب الأمريكي للأمن (دينكورب) في إصلاح قطاع الأمن في ليبيريا.
مصادر متعلقة
" لجنة الحقيقة والمصالحة تنشر قائمة بأسماء المشتبه بهم

كينيا
وافقت الحكومة الائتلافية على تكوين محكمة خاصة للجرائم المتعلقة بأحداث العنف التي أعقبت انتخابات ديسمبر/كانون الأول 2007، والتي كانت من التوصيات الرئيسية في تقرير لجنة (واكي) وقد رحب المركز الدولي للعدالة الانتقالية بهذا الاتفاق كخطوة هامة نحو القضاء على سياسة الأفلات من العقوبة في كينيا.
مصادر متعلقة
المركز الدولي للعدالة الانتقالية يؤيد تكوين محكمة خاصة لأحداث العنف في كينيا.

جنوب افريقيا
في أواسط شهر ديسمبر / كانون الأول قررت المحكمة العليا إلغاء عملية قضائية من شأنها أن تمنح العفو تلقائيا في جرائم فترة التفرقة العنصرية، وحكمت بأنها إجراء غير دستوري. وكانت هذه العملية محل طعن في دعوى قضائية رفعها أقرباء ضحايا جرائم ذلك العهد، بالاشتراك مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمتين أخريين للمجتمع المدني. وذكر المطالبون أن السياسة الجديدة من شأنها تقويض أهمية عملية المصالحة والحقيقة وحكم القانون.
مصادر متعلقة

رواندا
حكمت المحكمة الجنائية الدولية المختصة برواندا على المغني (سيمون بيكندي) بالسجن 15 سنة بسبب تحريضه على العنف في فترة الإبادة الجماعية عام 1994. وكان قد ألقى خطابا في يونيو/حزيران 1994 لتحريض قبائل الهوتو على قتل التوتسي. وجاء في حكم المحكمة أن أغنيات عديدة كانت تحض على كراهية التوتسي، وذلك علما بأنه لا يوجد دليل على أن أغانيه أذيعت في 1994. ويفكر محامو الدفاع عنه (بيكندي) في تقديم استئناف إلى المحكمة.
مصادر متعلقة

المركز الدولي للعدالة الانتقالية: حكم المحكمة العليا لصالح الضحايا.
جريدة (صنداي (إغلاق باب العفو.

أوغندا
في أواخر نوفمبر / تشرين الثاني رفض (جوزيف كوني) زعيم الثوار الهارب أن يوقع على اتفاق في اجتماع عقد مع رؤساء الجماعات الدينية والثقافية. وكرر (كوني) ما سبق أن طالب به المحكمة الجنائية الدولية أن تلغي أمر اعتقاله، وذلك قبل أن يوقع على الاتفاق. ويقوم قضاة المحكمة الجنائية الدولية حاليا بدراسة الدعوى ضد (كوني) وأعضاء جيش المقاومة اللاهية في ضوء تكوين محكمة خاصة في أوغندا لمحاكمة جيش المقاومة.
مصادر متعلقة
Reuters : (كوني) لا يزال يرفض التوقيع على الاتفاق .
معهد الحرب والسلام: شكوك حول قدرة أوغندا على محاكمة المتمردين

BBC ، "حبس مغني رواندي بسبب الإبادة الجماعية"

السودان
ذكر مكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية في التقرير الثامن المرفوع لمجلس الأمن حول الحالة في دارفور، أن الحكومة لم تتخذ أي خطوات لتنفيذ أوامر الحجز الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية للقبض على المسؤول الحكومي أحمد هارون، وزعيم الجنجاوير علي قشيب. وبشأن قرب صدور القرار بالقبض على الرئيس عمر البشير دعا التقرير إلى ضرورة الاتحاد بين أعضاء الأمم المتحدة في قطع العلاقات مع المتهمين والعمل على اعتقالهم وتسليمهم إلى المحكمة.

وفي أواخر نوفمبر / تشرين الثاني طالب المدعي العام باصدار الأوامر لأعتقال ثلاثة قوات متمردين بسبب مزاعم ارتكابهم جرائم حرب ضد قوات حفظ الأمن الأفريقي في (هسكانيا) بدارفور في شهر سبتمبر/أيلول 2007.
مصادر متعلقة
"المحكمة الجنائية الدولية: المدعي العام يطالب بالعمل على اعتقال بعض الأشخاص

زيمبابوي
تفاقمت الحالة في زيمبابوي في الأسابيع الماضية مع تعثر المحادثات بين (روبرت موجابي) وزعيم المعارضة (مورجان تشافنجيري) وفي شهر ديسمبر/كانون الاول وقعت عدة حالات اختطاف لبعض نشطاء حقوق الانسان على أيدي جماعات يشتبه في علاقتها بالحكومة منها خمس حالات بين 3 و 8 ديسمبر. وقد ناشدت جماعات حقوق الانسان والمجتمع الدولي والأفريقي من أجل إتخاذ إجراءات قوية لحماية نشطاء حقوق الانسان. ولا تزال زيمبابوي بدون حكومة قوية، مع انتشار الكوليرا، ونقص الأغذية. وقد وضع حزب الحكومة (زانوبي إف) تعديلا للدستور يخول (موجابي) سلطات شاملة لتعيين رئيس وزراء (وهو المنصب الذي كان مخصصا لزعيم المعارضة). وقد وافق البرلمان على التعديل مع أن حركة التغيير الديمقراطي قد تعهدت بمعارضته.
مصادر متعلقة
Reuters : "زيمبابوي تصدر قانونا للوحدة"

الدول الأمريكية

كولومبيا
دافع نائب رئيس كولومبيا عن جهود الحكومة بشأن حقوق الانسان أمام مجلس حقوق الانسان بمكتب الأمم المتحدة في جنيف. وقد تقبلت الحكومة اللوم الذي وجهه إليها بشأن انتهاكات الأنسان بما فيها مقتل المدنيين على أيدي رجال قوات الأمن.

وقد ذكرت مجموعات حقوق الانسان للمفوض الخاص بحقوق الانسان لدى الأمم المتحدة أن العنف السياسي أدى إلى مقتل 13634 شخص في كولومبيا بين 2002 و 2007. وأعلن الرئيس (ألفارو أوريبي) عن قرار جديد هو تقديم مكافأة مالية وتذكرة سفر بالطائرة إلى فرنسا لكل رجل من رجال العصابات يطلق سراح الرهائن ويسلم أسلحته. وقد أدى هذا الإعلان إلى إحتجاج قوي من جانب المجتمع المدني، ومن جانب المدعي العام (الجنرال ماريو اجوارين) اعتراضا على ذلك الوعد بأي مكافأة لرجال العصابات إلى أن يتضح إذا كانوا قد ارتكبوا جرائم ضد الانسانية مما لا يسمح به القانون الدولي.
مصادر متعلقة
Semana : كولومبيا توافق على الإجراءات الخاصة بحقوق الانسان طبقا للخطوة الثانية.
El Tiempo : مكافأة رجال العصابات الذين يسلمون أسلحتهم.

الولايات المتحدة
أعلن الرئيس المنتخب (باراك أوباما) أنه يعتزم إغلاق السجن الأمريكي في (جوانتانامو) في كوبا، ووقف اجراءات التعذيب المستخدمة في ذلك المعتقل – وقد ترتب على هذا أن طالب المجتمع المدني بالتحقيق الكامل في مدى ممارسة إنتهاك حقوق الانسان خلال "الحرب على الإرهاب"، والمطالبة بمحاكمة تلك الجرائم.

وأصدرت لجنة (الخدمات المسلحة) بمجلس الشيوخ الأمريكي تقريرا بأن وزير الدفاع السابق (دونالد رامسفيلد) وكبار أعوانه يتحملون مسؤولية كبيرة مباشرة عن المعاملة القاسية للمحتجزين. وتتضمن التقرير ممارسة الاستجواب القاسي على أيدي أولئك الذين كانوا يقومون بإعداد رجال القوات الحربية للتصرف في حالة القبض عليهم.

وقد استمر التساؤل عما إذا كان الرئيس (جورج بوش) سيصدر عفوا مسبقا لتجنب المقاضاة بشأن انتهاك المحتجزين. وذكر النائب العام (مايكل موكاسي) أنه لا يرى داعيا لصدور أوامر العفو حيث أن واضعي سياسة مناهضة الإرهاب كانوا يعتقدون أنهم يقومون بأعمال قانونية.

كندا
استمرت المحادثات جارية من أجل إختيار رئيس للجنة الحقيقة والمصالحة المكلفة بالتحقيق في سياسة الدولة خلال فترة من الزمان بشأن ممارسة ضم أفراد القبائل الأصلية وإجبارهم على إلحاق أبنائهم بالمدارس الداخلية. وكان منصب رئيس تلك اللجنة شاغرا منذ استقالة القاضي (هاري لا فورم) في شهر أكتوبر / تشرين الأول. وقد عبر (فرانك ياكوبوتشي) الذي عين لمساعدة الأطراف المختلفة في أختيار رئيس جديد للجنة عن شكره لأولئك الأشخاص الذين لا يزالون على قيد الحياة، من أجل صبرهم وإدراكهم للموقف.
مصادر متعلقة
Canada News Wire : " ياكوبوتشي يشرح موقف لجنة الحقيقة والمصالحة"

المكسيك
قرر مجلس الشيوخ اعتبار يوم 2 اكتوبر/تشرين الأول يوما قوميا للحداد بشأن ذكرى مذبحة (تلاتيلوكو) التي ارتكبت في 2 أكتوبر 1968 عندما أطلق رجال الجيش والشرطة في المكسيك نيرانهم على 5000 من المتظاهرين الذين كانوا يحتجون على سياسة الحكومة. وسوف يجري خفض الأعلام والرايات في المدارس والمباني الحكومية والدبلوماسية. مصادر متعلقة
La Jornada : مجلس الشيوخ يقرر اعتبار يوم 2 اكتوبر يوما قوميا للحداد.

وقد أصدر (برنامج المساءلة) بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية مذكرات حول قضايا العفو ولجان التحقيق. ويرى المركز أن الرئيس (بوش) يجب أن يصدر عفوا عاما، وأن الرئيس المنتخب يجب أن يبدأ في الكشف عن الحقيقة حول الانتهاكات السابقة بمجرد أن يتولى مهام منصبه كرئيس.

مصادر متعلقة

المركز الدولي للعدالة الانتقالية: برنامج المساءلة.

Washington Post : تقرير يلوم كبار مسؤلي (بوش) حول انتهاك المحتجزين.

آسيا

نيبال

وجه المجتمع المدني انتقادا شديدا بأن الحكومة الماوية الجديدة قد فشلت في القيام بمسؤوليتها في تعز يز السلام والمصالحة. وافق الائتلاف الحكومي على اتخاذ إجراءات مباشرة لتكوين أربع لجان: لجنة الحقيقة والمصالحة، لجنة إعادة هيكلية الدولة، ولجنة التحقيق في حوادث الإختفاء ولجنة إصلاح الأراضي.

وقد أصدر فريق العمل التابع للأمم المتحدة (الخاص بالمختفين) تقريره السنوي وجاء فيه أن 21 حالة اختفاء جديدة قد وقعت في نيبال في خلال العام الماضي، وذكرت أن الجيش لم يقدم أي معلومات عن حوا لي 600 شخص اختفوا بعد ان اعتقلتهم القوات العسكرية، وان الجيش لم يتعاون مع المحققين في تلك الحالات.

مصادر متعلقة

Ekantipur : "التقرير يخرج إلى عالم النور

فريق البحث في أحداث المختفين، الأمم المتحدة: التقرير السنوي لعام 2008

اندونيسيا

نظم (مكتب اندونيسا) وبرنامج (السلام والعدالة) بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية، اجتماعا يومي 2و3 ديسمبر/كانون الأول بعنوان "السلام والعدا لة في آسيا" مع التر كيز على اندونيسيا وتيمور الشرقية ونيبال. واشترك في هذا المؤتمر خبراء ومسؤولون وكبار رجال المجتمع المدني للتحدث عن التحديات وا لدروس المتعلقة بها.

مصادر متعلقة

المركز الدولي للعدالة الانتقالية: السلام والعدالة: دروس من اندونيسيا وتيمور الشرقية ونيبال.

كوريا الجنوبية

أكد رجال التحقيق في لجنة الحقيقة والمصالحة بأن عشرات الأطفال كانوا من بين ضحايا الاعدامات الجماعية المشتبه بتعاطفهم مع الشيوعيين في بداية الحرب الكورية. وقدر عدد القتلى بحوالي 100.000 شخص وذ لك قبل وبعد الغزو ا لذي قامت به كور يا الشمالية الشيوعية في يونيو/حزيران 1950. ويتضح من السجلات التي زالت عنها صفة السرية أخيرا أن القيادة الأمريكية كا نت على علم بتلك الأحداث، بل إنها كانت أحيانا تشترك فيها.

مصادر متعلقة

Associated Press : إعدام بعض الأطفال في أحداث القتل بكوريا الجنوبية 1950.

أوروبا

يوغوسلافيا السابقة

تمت إدانة (مرساد ريباك) وهو من مسلمي البوسنة بجرائم حرب أمام محكمة نروجية، وذ لك في أول محاكمة تعقد في النروج لجرائم الحرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان (ريباك) قد دخل النروج كلاجىء في عام 1993، وأصبح مواطنا في عام 2001. وقد حكم عليه بالسجن خمس سنوات بسبب احتجازه للمواطنين الصرب بطريقة غير قانونية في 1992. وكانت هذه الدعوى أول اختبار للتشريع النروجي في محاكمة جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب منذ مارس/آذار 2008.

مصادر متعلقة

Reuters : "النروج تحكم بإدانة شخص من البوسنة بجرائم حرب في 1992.

تركيا

نشرت مجموعة من الأكاديميين والصحفيين الأتراك بيانا على الانترنت تعتذر فيه عن مقتل مئات الألوف من الأرمنيين الأتراك في 1915 خلال طردهم من شرق تركيا. ويعتبر الأرمنيون تلك الأحداث بمثابة إبادة جماعية لهم. ولكن حكومة تركيا تنكر قيامها بأي عمل غير شرعي. ويقول الأكاديميون والصحافيون انهم نشروا ذلك البيان – وهو الأول من نوعه في تركيا – من أجل تشجيع الحوار والتعاطف نحو الضحايا.

مصادر متعلقة

BBC : اعتذار من الأتراك إلى الأرمنيين.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لبنان

أعلن (بان كي مون) الأمين العام للأمم المتحدة أن المحكمة المختصة بلبنان، والتي سوف تحاكم المسؤولين عن إغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء السابق، وتنظر في الجرائم المتعلقة، سوف تبدأ عملها في أول مايو/أيار 2009. وقد ذكرت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر/كانون الأول، أن قائمة المشتبه بهم في حادث مقتل الحريري و 22 شخصا آخرين قد زادت كثيرا. وقد وافق مجلس الأمن على الطلب الذي تقدم به رئيس لجنة التحقيق بشأن مد التفويض الخاص بها حتى 28 فبرايرط شباط 2009.

مصادر متعلقة

Reuters : "محققو الأمم المتحدة يجدون أدلة جديدة بشأن مقتل الحريري"

The Atlantic Monthly : الإفلات من عقوبة القتل.

العراق

تم الحكم على حسن المجيد (علي كيماوي) بالإعدام أمام محكمة عراقية خاصة بالجرائم ضد الانسانية المرتكبة أثناء التمرد الشيعي في شمال العراق عام 1991.

وهذه المحاكمة هي إحدى خمس محاكمات ضد أعوان صدام حسين. ولا تزال محاكمتان منها معقودتين حاليا. وكان حسن المجيد قد تم الحكم عليه بالإعدام شنقا لدوره في مقتل عشرات الآلاف من الأكراد خلال الثمانينات من القرن الماضي، ولكن تنفيذ الحكم قد تأجل بسبب خلافات قانونية.

مصادر متعلقة

IHT : "الحكم بإعدام علي كيماوي في العراق"

تقرير عن موضوعات خاصة

الـعـدالـة و قضايا الجنس

عينت المحكمة الجنائية الدولية السيدة (كاترين ماكينون) مستشارا خاصا للمدعي العام بشأن قضايا الجنس (الذكورة والأنوثة)، وهي كاتبة معروفة وأستاذة للفنون. وسوف تعمل مع (وحدة الجنس والأطفال) بالمحكمة، وتقوم بتطوير استراتيجية جديدة في مجال جرائم الجنس، وهو مجال واجه مختلف الآراء والمشاكل في معالجتها لمختلف الدعاوى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

المحكمة الجنائية الدولية تعين البروفيسورة (كاترين ماكينون) مستشارا خاصا للمدعي العام بشأن قضايا الجنس.

الـتـعـويـضـات

في عدد شهر ديسمبر/كانون الأول من (المجلة الدولية للعدالة الانتقالية) كتب (روبين كارتنزا) وهو أحد أكبر المسؤولين بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية، مقالا عن موضوع: " التقاطع بين ممارسة المساءلة في الجرائم الاقتصادية وبين انتهاكات حقوق الانسان " وقد أشار الكاتب إلى خطورة الاقتصار على انتهاك حقوق الانسان مما يؤدي إلى فجوة الإفلات من العقوبة بسبب عدم مواجهة الجرائم الاقتصادية. وطالب بنظرة شاملة تعترف بان انتهاكات حقوق الانسان والفساد هما أمران متداخلان. International Journal of Transitional Justice

السلب والنهب: هل ينبغي ان تهتم العدالة الانتقالية بجرائم الفساد في الاقتصاد؟

بـيـان الـمـؤتـمـرات وتـواريـخـهـا

26 يناير/كانون الثاني
تاريخ مؤقت لبدء محاكمة (لوبنجا) بالمحكمة الجنائية الدولية لاهاي، هولندا. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال:
Sonia Robia: Sonia.robia@icc.col.int

23 يناير/كانون الثاني
ورشة عمل في بوجوتا يعقدها المركز الدولي للعدالة الانتقالية لرجال الصحافة Cucuta. Colombia
بالاشتراك مع Mass Media لتعزيز السلام. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال:
Maria Cristina Rivera: mrivera@ictj.org

8-7 فبراير/شباط
ورشة عمل ICTJ/UMAN : "لئلا يفلت منا الماضي" التسجيل والأرشيف
وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال: Monika Borgmann Slim
m.b.slim@uman.dr.org , & Lynn Maalouf
lymaalouf@ictj.org

2-4 فبراير/شباط
دورة لدراسة أساسيات العدالة الانتقالية
في: Law Society of England and Wales, Westminster, UK
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال:
nyessentials@ictj.org

9-13 فبراير/شباط
المركز الدولي للعدالة الانتقالية. مؤتمر: مرحلة الانتقال في المكسيك: أين الحقيقة والعدالة؟
Centro de Estudios Internationales. El Colegio de Mexico
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال: Fabian Sanchez:
Fabio23@hotmail.com

جـهـود مـشـكـورة ذات تـأثـيـر كـبـيـر

المركز الدولي للعدالة الانتقالية يحتاج إلى تأييدكم له في مساعدة المجتمعات التي تكافح من أجل التغلب على ما ضيها المؤلم وذلك على اثر تخلصها من فترات الصراع، ولكي تستطيع التمتع بمستقبل أفضل وبسلام دائم. ومنذ عام 2001 تمكن المركز الدولي من ممارسة جهوده في 35 دولة بالاشتراك مع منظمات الكشف عن الحقيقة، والمجموعات المدنية المحلية والحكومات والمنظمات الدولية.

وقد كتب (جونزالي سانشيز) مدير منظمة الذاكرة في كولومبيا واللجنة القومية للمصالحة والتعويض يعبر عن شكره للمركز قائلا: "بفضل تقرير المركز الدولي للعدالة الانتقالية، والعمل الذي قمتم به من أجلنا، فإن جماعة الذاكرة التاريخية تستطيع أن تواصل عملها على مستوى عال. ويسعدني أن أعبر لكم ولرئيس المركز السيد (خوان منديز) وللسيد (ادواردو جونزاليز) ولجميع موظفيكم في (بوجوتا) عن فائق الشكر لكل ما أسديتم لنا من خدمات منذ اليوم الأول الذي بدأنا فيه نشاطنا. وإذ أشعر أن آمالنا تزداد ازدهارا فأنني أرجوكم أن تواصلوا مساندتنا في إعادة إنشاء ذاكرة التاريخ والحقيقة بشأن الصراع في كولومبيا، فاسمحوا لي أن أكرر لكم ولجميع العاملين في المركز الدولي للعدالة الانتقالية خالص تقديري وشكري".

ويقوم المركز الدولي بتقديم خبرات عظيمة يمكنها أن ترفع مستوى حياة الضحايا كما أنه ينشىء أنظمة قضائية على أعلى مستوى، ومجتمعات قوية مستدامة. ويزداد الطلب سنة بعد أخرى من مختلف دول العالم على مساعدات المركز. ولهذا فإن مساندتكم لنا ذات قيمة عظيمة وأهمية بالغة.

صورة للمشتركين في برنامج زمالة العدالة الانتقالية بمدينة (كاب تاون) وقد حضر هذا البرنامج 21 زميلا من 13 دولة

وللمزيد من المعلومات نرجوكم الرجوع إلى الموقع www.ictj/support
أو الاتصال بالسيدة Mary Claire Brooks مديرة قسم التبرعات الشخصية، رقم الهاتف 9176373844 أو الموقع الالكتروني
mbrooks@ictj.org